

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية
دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)

Evaluating the financial performance of the economic institution using financial ratios
Case study of Algeria Telecom for Mobile (Mobilis) (ATM)

الطالبة. صافية بومصباح*¹ (University of Algiers 3)

boumesbah.safia@univ-alger3.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية (LERDR)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/28

تاريخ الاستلام: 2021/09/12

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة موبيليس خلال الفترة (2014-2018) والكشف عن مستوى أدائها المالي، ومن تم التعرف على وضعها المالي ومدى اتخاذها القرارات المناسبة، وللوصول إلى هذا الهدف تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2014-2018) واستخراج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم مستوى الأداء.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي لمؤسسة موبيليس في تراجع، وهذا من خلال التدهور المسجل في معظم النسب

خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، النسب المالية، مؤسسة موبيليس.

ترميز JEL: G21 , G32

Abstract:

The study aimed to identify the importance of the financial ratios adopted in financial analysis in evaluating the financial performance of Mobilis Corporation during the period (2014-2018) and revealing the level of its financial performance, and who was identified as their financial position and the extent to which they took appropriate decisions, and to reach this purpose the financial statements were analyzed for the institution during the period (2014-2018) and extract the financial indicators used in evaluating the level of performance.

The study concluded that the financial performance of Mobilis Corporation is in decline, and this is through the deterioration recorded in most of the ratios during the study period.

Keywords: financial performance, financial ratios, Mobilis Corporation.

JEL Classification Codes: G21, G32

1. مقدمة:

يمثل الأداء المالي عصب الشركة لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها، والمحافظة على أدائها أمام الجمهور بأفضل نتائج، حيث يعتبر أداة للحكم الموضوعي إذ يوفر نظام معلومات رقمية دقيقة وموثوقة قابلة للقياس تعكس قدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وبات واضحا أن النمو الاقتصادي في الدول والحفاظ على مراكز المؤسسات الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب التحديات المتزايدة واللامتناهية، التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، كما تساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الإستراتيجية للشركة.

ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعا في توفير المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وإدارة الأصول والخصوم، إضافة إلى تمتع النسب المالية بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية، على أن يتم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة موبيليس؟

من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ هل النتائج المتوصل إليها يمكن أن تعبر على مستوى الأداء المالي في مؤسسة موبيليس؟
- ❖ هل تستخدم مؤسسة موبيليس النسب المالية في تقييم أدائها المالي؟
- من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:
- ❖ تعبر النتائج المتوصل إليها على مستوى الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.
- ❖ استخدام النسب المالية في تقييم أداء مؤسسة موبيليس من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية تقييم الأداء.
- انطلاقا من مشكلة هذا البحث يمكن تحديد أهدافه فيما يلي:
- ❖ توضيح المفاهيم المرتبطة بكل من الأداء المالي والتعرف على أهم النسب المالية وقدرتها على تقييم الأداء المالي.
- ❖ التعرف على مستوى الأداء المالي لمؤسسة موبيليس باستخدام مؤشرات السيولة، النشاط، المديونية، والربحية.
- ❖ بيان مدى اعتماد الشركة على النسب المالية التي لها علاقة بتقييم أدائها المالي؛
- ❖ إبراز دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وبيان نقاط الضعف والقوة فيها.
- للإجابة عن إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى جانبين هما:
- ❖ الجانب النظري للدراسة
- ❖ الدراسة الميدانية

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2. أساسيات حول الأداء المالي:

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة داخل الشركات، حيث يلعب دورا مهما في قياس أداء الشركات وكفاءتها في استخدام مواردها، وذلك من خلال المؤشرات التي تدل على صحة المركز المالي لها.

1.1.2. تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة. (كماسي و دادن، 2005، صفحة 304)

في حين يرى **Marcel Laflame** أن الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق مدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة. (Laflame, 1981, p. 356)

كما يقصد بالأداء المالي تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى مدى متوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء. (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 60)

ومما سبق نجد أن الأداء المالي يتمثل في قدرة الشركة على استخدام مواردها بطريقة مثلى لتحقيق أهدافها، والتي تتمثل في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها.

2.1.2. خصائص الأداء المالي: يتسم الأداء المالي بالخصائص التالية: (الخطيب محمود، 2010، صفحة 45)

- ❖ الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- ❖ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- ❖ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- ❖ الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- ❖ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

3.1.2. أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي فيما يلي: (الخطيب محمود، 2010، الصفحات 47-48)

- ❖ تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- ❖ تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- ❖ تقييم تطور نشاط المؤسسة والهدف منه معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- ❖ تقييم مديونية المؤسسة من خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- ❖ تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسن القدرة الكلية للمؤسسة.

2.2. تقييم الأداء المالي:

1.2.2. تعريف تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (دادن، 2006، صفحة 34)

ويعرف أيضاً على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة. (جمعة، 2000، صفحة 39)

كما يعرف على أنه العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالفشل المالي. (الكسار و محمود، 2009، صفحة 9)

ومما سبق يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة الشركة على تحقيق الأهداف الموضوعية كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة الشركة على استغلال ما لديها من موارد بأفضل صورة، وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

2.2.2. أهمية تقييم الأداء المالي: تتمثل أهمية الأداء المالي فيما يلي: (نوبلي، 2014-2015، صفحة 165)

- ❖ يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- ❖ المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تلبية التكاليف؛
- ❖ يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة فيها؛
- ❖ توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- ❖ تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛
- ❖ تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق بينهما.

3.2.2. خطوات تقييم الأداء المالي:

- تتضمن عملية تقييم الأداء المالي الخطوات التالية: (تهاني حسين، 2017، صفحة 78)
- ❖ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية قائمة الدخل، ومن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)

- ❖ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الإدارات المالية التي ستستخدم من عملية تقييم الأداء المالي؛
- ❖ دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات ونقاط الضعف عن الأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- ❖ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه العراقل وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

3.2. النسب المالية كمؤشرات لتقييم الأداء المالي:

يعد التحليل بأسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة، وتعرف النسبة المالية على أنها إيجاد علاقة حساسة نقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام، يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية، فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال، مما يستدعي ربط بعضها مع الآخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء. (التميمي، 2019، صفحة 78)

ويعنى آخر النسب المالية هي دراسة علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

1.3.2 أهمية النسب المالية: تتلخص أهمية النسب المالية فيما يلي: (الأغوات، 2014-2015، صفحة 19)

- ❖ تحديد قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية؛
- ❖ قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة؛
- ❖ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية؛
- ❖ قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها؛
- ❖ قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية. ولتحقيق هذه الجوانب لابد أن يتوفر بالنسب المالية ما يلي: (التميمي، 2019، صفحة 79)
- ❖ أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة؛
- ❖ أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

2.3.2 أنواع النسب المالية: يمكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات، حيث تقيس كل مجموعة جانب من الأداء التشغيلي للشركة:

1.2.3.2 نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

الجدول رقم (01): نسب السيولة

| النسبة | طريقة الحساب | النسبة المعيارية |
|-----------------------|---|---|
| نسبة التداول | الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة | تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر ايجابي على قدرة السداد في الأجل القصير. |
| نسبة التداول السريعة | الأصول المتداولة-المخزون/ الالتزامات المتداولة | تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى النقدية(الأسرع سيولة)، بحيث تستبعد المخزون لبطئ تحوله إلى نقدية، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما. |
| نسبة النقدية | الأصول المتداولة النقدية فقط/الالتزامات المتداولة | تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما. |
| صافي رأس المال العامل | الأصول المتداولة-الالتزامات المتداولة | يمثل صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، والذي تدل زيادته على مدى قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير. |

المصدر: تحليل القوائم المالية، نقلا عن:

<https://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html>, vu le: 15/08/2021.

2.2.3.2 نسب النشاط: تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارتها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

❖ **معدل دوران الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات،

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال واستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات و يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول}}$$

❖ **معدل دوران المخزون:** ويقاس عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون خلال السنة، ويحسب حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$$

❖ **معدل دوران المدينون:** قيس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التحصيل، ويحسب حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينون}}$$

حيث:

متوسط فترة التحصيل: نبين عدد الأيام التي احتفظت بها الشركة بالمخزون قبل بيعه، ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{معدل دوران المخزون}}{360}$$

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويشير المعدل المرتفع للنسبة إلى كفاءة، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3.2.3.2. نسب المديونية: وتشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الديون من خلال الاقتراض من الغير، ومن أهم نشب هذه المجموعة ما يلي:

❖ **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات.

❖ **نسبة هيكل رأس المال:** ويتم حسابها من خلال قسمة الديون طويلة الأجل على الأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا للحكم على المخاطر المالية. (العمرى و الركابي، 2007، صفحة 116)

❖ **نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:** وتحسب من خلال قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية.

❖ **نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة الحدود التي اعتمدت عليها الإدارة على مصادر التمويل المقترضة قياسا بالأموال الداخلية التي ضمنها الملاك. (الزبيدي، 2011، صفحة 189)

4.2.3.2. نسب الربحية: تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية، ومن بين أهم هذه النسب ما يلي:

❖ **معدل العائد على الموجودات:** وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم حسابها بالشكل التالي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:** وتسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة، حيث انه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

❖ **نسبة الربح الصافي:** وتقيس نشاط المؤسسة، وتبين هذه النسبة كفاءة المديرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الأعمال}}$$

❖ **نسبة هامش الربح:** تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار مباع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{مجمول الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3. الدراسة الميدانية:

1.3. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

هي فرع من مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال " **Algerie telecom Mobil** " وأول متعامل في خدمة الهاتف النقال في الجزائر، وهي عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال اجتماعي يقدر بـ: 100.000.000 دج، مقسم إلى 1000 سهم قيمة كل سهم 100.000 دج (مقدم و موساوي، 2015، صفحة 310)، تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقال وخدمات الإنترنت، وقد تحصلت في سنة 2002 على رخصة يتم بموجبها تنظيم نشاطاتها المتعلقة بالهاتف الثابت والنقال GSM، كما دخلت رسميا في سوق الاتصالات في 01 جانفي 2003 (تومي، تومي، و خالدي، 2013، صفحة 51)

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)

وموبيليس شركة منظمة حسب القوانين العالمية المقدمة دوليا في مجال الإدارة وطموحاتها كبيرة وغير محدودة ومستمرة مثل تعويض حصتها في السوق وتطوير الخبرات والمساهمة في معدل النمو الاقتصادي الوطني وكذا تحقيق ميزانية تنافسية. (مقدم و موساوي، 2015، صفحة 310)

وقد سطرت موبيليس منذ نشأتها مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها منها:
(<https://www.mobilis.dz/ar/apropos.php>، 2021)

❖ التحسين الدائم لمنتجاتها وخدماتها وتكنولوجيتها؛

❖ تقديم أحسن الخدمات؛

❖ الإبداع باستمرار؛

❖ نشر شبكتها عبر كافة أرجاء الوطن؛

❖ تقديم الجديد بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية وهذا ما مكنها من تحقيق أرقام أعمال مهمة وتوصلها في وقت قصير إلى ضم 20 مليون مشترك.

2.3.2. تقييم أداء شركة موبيليس:

1.2.3. نسب السيولة: يبين الجدول الموالي تطور نسب السيولة خلال الفترة (2014-2018) في شركة موبيليس.

الجدول رقم (02): تطور نسب السيولة في شركة موبيليس خلال الفترة (2014-2018)

| النسبة/السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| نسبة التداول | 0.9944 | 0.9276 | 0.3934 | 0.4932 | 0.5231 |
| نسبة السيولة السريعة | 0.9702 | 0.9022 | 0.3761 | 0.4837 | 0.5025 |
| نسبة السيولة النقدية | 0.5519 | 0.4319 | 0.1961 | 0.3002 | 0.3632 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن:

1.1.2.3. نسبة التداول: في سنة 2014 بلغت 0.9944 ثم انخفضت خلال سنتي 2015 و 2016 حيث حققت 0.9276 و 0.3934 على التوالي ثم عاودت الارتفاع خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 0.4932 و 0.5231 على التوالي، وبما أن هذه النسبة خلال فترة الدراسة أقل من المقياس المناسب للتداول (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، والذي يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل في تسديد التزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية خلال فترة الدراسة.

2.1.2.3. نسبة السيولة السريعة: حققت هذه النسبة سنة 2014 قيمة قدرها 0.9702 ثم انخفضت خلال سنتي 2015 و 2016 إلى 0.9022 و 0.3761 على التوالي، وبعدها ارتفعت خلال سنتي 2017 و 2018 إلى 0.4837 و 0.5025 على التوالي، وبما أن هذه النسبة خلال فترة الدراسة أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1)، فإنها مؤشر سيئ لأن ذلك يعني بأن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

صافية بومصباح

3.1.2.3. نسبة النقدية: نلاحظ بأنها انخفضت من 0.5519 سنة 2014 إلى 0.1961 سنة 2016 ثم ارتفعت بعد ذلك خلال سنتي 2017 و 2018 أين وصلت إلى 0.3632 عام 2018، ولكن بالرغم من ذلك تبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمعيار القانوني لها (1-0.76) وهو ما يعتبر مؤشر سلبي.

2.2.3. نسب النشاط: يبين الجدول الموالي تطور نسب النشاط خلال الفترة (2014-2018) في شركة موبيليس.

الجدول رقم (03): نسب النشاط في شركة موبيليس خلال الفترة (2014-2018)

| النسبة/ المعدل | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---------------------------|---------|---------|---------|---------|--------|
| معدل دوران الأصول | 0.00011 | 8.95485 | 80.9982 | 0.00032 | 0.4823 |
| معدل دوران الأصول الجارية | 0.1345 | 0.0366 | 0.0707 | 0.2544 | 0.2714 |
| معدل دوران الأصول الثابتة | 0.0003 | 0.0001 | 0.00008 | 0.00009 | 0.0003 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ:

1.2.2.3. معدل دوران الأصول: حقق أدنى معدل له عام 2014 بما يعادل 0.00011، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول عام 2014 حقق رقم أعمال قدره 0.00011 دينار، ثم ارتفع بعد ذلك ليبلغ أقصاه 80.9982 عام 2016، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة خلال سنتي (2015-2016)، ثم تدهورت هذه الكفاءة عام 2017 وذلك من خلال الانخفاض الشديد المسجل في هذا المعدل والذي قدر بـ 0.00032، ثم عاود الارتفاع مجددا عام 2018 إلى 0.4823.

2.2.2.3. معدل دوران الأصول الجارية: يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 0.2714 ليحقق رقم أعمال قيمته 0.2714 دج عام 2018، وهو معدل مرتفع مقارنة بالنتائج المحققة خلال السنوات (2014-2015-2016-2017) والتي قدرت بـ (0.1345، 0.0366، 0.0707، 0.2544)، وبصفة عامة تعتبر نسب هذا المعدل ضعيفة جدا، وبالتالي دوران الأصول الجارية في توليد المبيعات بطيئة جدا.

3.2.2.3. معدل دوران الأصول الثابتة: عن النسب الخاصة بهذا المعدل خلال فترة الدراسة ضعيفة جدا وغير مقبولة، وأعلى قيمة له كانت خلال سنتي (2014-2018) بمعدل 0.0003 أي أن كل 1 دج مستثمر في الأصول الثابتة ينتج 0.0003 دج، وهذا لا يبعث على الارتياح، وبالتالي استخدام المؤسسة لأصولها في تحقيق المبيعات غير مرضي.

3.2.3. نسب المديونية: يبين الجدول الموالي تطور نسب المديونية خلال الفترة (2014-2018) في شركة موبيليس.

الجدول رقم (04): تطور نسب المديونية في شركة موبيليس خلال الفترة (2014-2018)

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | النسبة/ المعدل |
|--------|--------|--------|--------|--------|---------------------------|
| 0.1064 | 0.1299 | 0.1417 | 0.4113 | 0.1230 | نسبة الملاءة العامة |
| 0.2391 | 0.2621 | 0.3060 | 0.3427 | 0.2807 | الديون إلى الأموال الخاصة |
| 0.0034 | 0.0021 | 0.0023 | 0.0015 | 0.0014 | د ق أ / الأموال الخاصة |
| 0.2357 | 0.2599 | 0.3037 | 0.3411 | 0.2792 | د ط أ / الأموال الخاصة |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن:

1.3.2.3. نسبة الملاءة العامة: إن المعيار المطلق العام لهذه النسبة هو أن تكون النسبة المستخدمة في الحساب أقل من 0.5، و نلاحظ أن قيم النسبة للفترة متوافقة مع هذا المعيار وبالتالي فإن ديون الغير مضمونة، وبالتالي فهي نقطة لصالح المؤسسة.

2.3.2.3. نسبة الديون إلى الأموال الخاصة: حققت هذه النسبة 28.07% في سنة 2014، ارتفعت إلى 34.27% سنة 2015، لتتخف تدريجيا حتى بلغت 23.91% عام 2018، وهذا بسبب ارتفاع الأموال الخاصة بمعدل أكبر من الديون، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على المزيد من القروض إذا اضطرت لذلك كما تتحسن نظرة المقرضين لها.

3.3.2.3. نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة: حققت هذه النسبة مستويات منخفضة خلال فترة الدراسة، حيث كان أعلى قيمة لها كان 0.34% عام 2018، وهذا ما يدل على عدم اعتماد المؤسسة في التمويل على الديون قصيرة الأجل.

4.3.2.3. نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة: بلغت هذه النسبة 27.92% كأعلى مستوى عام 2014، ثم ارتفعت عام 2015 إلى 34.11%، ثم انخفضت تدريجيا ابتداء من عام 2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها 23.27% عام 2018، وهو ما يدل على عدم إسراف المؤسسة محل الدراسة في التمويل بالديون طويلة الأجل.

4.2.3. نسب الربحية: يبين الجدول الموالي تطور نسب الربحية خلال الفترة (2014-2018) في شركة موبيليس.

الجدول رقم (05): تطور نسب الربحية في شركة موبيليس خلال الفترة (2014-2018)

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | النسبة/ المعدل |
|--------|---------|--------|--------|--------|--------------------------------|
| 0.0812 | 0.07837 | 0.0684 | 0.1354 | 0.0738 | معدل العائد على الأصول |
| 0.1701 | 0.1581 | 0.1476 | 0.1128 | 0.1685 | معدل العائد على الأموال الخاصة |
| 3.2356 | 4.2336 | 6.3251 | 0.0918 | 0.1442 | هامش صافي الربح |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن:

1.4.2.3. معدل العائد على الأصول: حقق هذا المعدل نسب ضعيفة خلال فترة الدراسة أي أن كل دينار من الأصول يولد 13.54% من النتيجة الصافية، وهي أعلى نسبة وصلت إليها المؤسسة في عام 2015 مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا يدل على ضعف وسوء استخدام المؤسسة لأصولها.

2.4.2.3. معدل العائد على الأموال الخاصة: حققت المؤسسة نتائج مرضية فيما يخص نسب هذا المعدل، حيث حققت أعلى قيمة له 17.01% في عام 2018 ، ويفسر ذلك بكفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.

3.4.2.3. هامش الربح الصافي: باستثناء سنة 2015 تعتبر النتائج الخاصة بهذا المعدل جد مرضية خلال السنوات (2014-2016-2017-2018)، حيث حقق أعلى معدل له 63.25% عام 2016، أي أن الشركة حققت عن كل دينار من المبيعات ربح قدره 63.25 دج، وهذا ما يدل على قدرة الشركة على التحكم والسيطرة على تكاليفها.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة الشركات، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، وبالتالي الحكم على الاختلالات التي يمكن أن تمس استقرار الشركات؛

❖ تعتمد عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من المعايير والأدوات من أهمها النسب المالية التي تعتبر أدوات معبرة في التحليل المالي، تتمتع بالقدرة على إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، إذا ما تم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية؛

❖ هناك تراجع في الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، وهذا من خلال التدهور المسجل في معظم النسب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، حيث:

❖ سجلت مؤسسة موبيليس مستويات منخفضة للسيولة خلال فترة الدراسة، حيث تقل كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية عن النسب المعيارية، وهذا دليل على عدم قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية؛

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)

- ❖ سجلت نسب النشاط تراجع ملحوظ خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة؛
- ❖ بينت نتائج نسب المديونية لمؤسسة موبيليس أنها تتمتع باستقلالية مالية، بحيث أنها لا تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل مختلف عملياتها، وهذا ما يدل على انخفاض عبء الديون التي يمكن أن تتحملها وبالتالي انخفاض المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها؛
- ❖ ضعف كفاءة أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، وذلك نظراً لضعف النتائج الخاصة بمعدل العائد على الأصول، في حين كانت نتائج مردودية الأموال الخاصة وصافي الربح مرضية خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وقدرتها على استخدام مصادر التمويل الداخلية في تحقيق الربح.
- ❖ إن الانخفاض المسجل في النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2014-2018) يؤكد على عدم استخدام المؤسسة للنسب المالية، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

- بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإننا نوصي بما يلي:
- ❖ إعطاء الأهمية البالغة للأداء المالي، إذ يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم؛
- ❖ العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية عند تقييم الأداء المالي لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن الوضع المالي للمؤسسات ولفت أنظار القائمين على تلك المؤسسات بجدوى تحليل النسب المالية؛
- ❖ توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين بالمؤسسة من أجل الخروج بقوائم مالية أكثر مصداقية تعكس بصورة واضحة الوضع المالي للمؤسسة؛
- ❖ تحسين التعليم المحاسبي والجامعي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي؛
- ❖ العمل على تحسين سيولة المؤسسة، من خلال الاحتفاظ بمستوى مقبول منها لمواجهة الالتزامات المالية التي عليها مع العمل على استثمار الفائض منها لتحقيق الربحية؛
- ❖ تحسين مردودية الأموال المستثمرة، وذلك بتحسين مردودية النشاط الرئيسي للمؤسسة، وطلب من خلال استغلال الفرص المتاحة؛
- ❖ بما أن المؤسسة تتمتع ببسر مالي جيد، فمن الأفضل أن تعتمد أكثر على القروض في تمويل نشاطاتها لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية.

5. المراجع:

1.5. مراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- ❖ التميمي، سارة محمد زايد، (2019)، "أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار امجد للنشر والتوزيع.
- ❖ الخطيب، محمد محمود، (2010)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الأردن، دار حامد.
- ❖ بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، (2006)، "التسيير المالي"، ط2، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.
- ❖ فرحات، السعيد جمعة، (2000)، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، الرياض، السعودية، دار المريخ.
- ❖ محمود الزبيدي، حمزة، (2011)، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، ط2، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع.

2. الرسائل والأطروحات:

- ❖ نوبلي، نجلاء، (2014-2015)، "استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ❖ تهاني، حسين عبد القادر محمد، (2017)، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي دراسة حالة بنك الخرطوم"، بحث تكميلي للإيفاء بمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- ❖ توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

3. المقالات:

- ❖ زهرة حسن العمري و السيد علي خلف الركابي، (2007)، "أهمية النسبة المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63.
- ❖ مقدم، عبرات ،موساوي، سارة، (2015)، "دور الابتكار التسويقي في رفع وتعزيز الميزة التنافسية في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 6 (01).
- ❖ تومي، ميلود ، خالد، فراح، (2013)، "استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ قرار سياسة المنتج دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر موبيليس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13.
- ❖ عبد الغني، دادن، (2006)، "قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 4.

4. المداخلات:

- ❖ دادن ،عبد الغني ، كمامسي، محمد الأمين، (2015) ، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- ❖ محمود جلال، أحمد، الكسار طلال، (2009)، "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

2.5. مراجع باللغة الأجنبية:

- ❖ Laflame M, (1981), "Le management : approche systémique", 3ed CANADA, Gaétan Morin éditeur.

3.5. مواقع الأنترنت:

- ❖ <https://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html>, vu le : 15/08/2021.
- ❖ <https://www.mobilis.dz/ar/apropos.php>, vu le : 16/08/2021.